



المجلس التشريعي الفلسطيني  
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

# البرلمانات

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد العشرون: الأربعاء 26 / 8 / 2009 م - 5 رمضان 1430 هـ

الحرية لأبى التشريعية



امتداد لجريمة سرقة أعضاء الشهداء والإتجار بها

## د.بحر: جريمة استشهاد الأشفاء الثلاثة في رفح تؤكد الروح الإجرامية للعدو الصهيوني



مواطنون ينظرون بعين الحزن والغضب للمنطقة التي استهدفها القصف الإسرائيلي في مدينة رفح أمس (صفا)

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن جريمة الاحتلال الصهيوني في الساعات الأخيرة تظهر الروح الإجرامية العالية التي يتصف بها الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يعد يضع أي محرمات في عدوانه على شعبنا بقتل الفلسطينيين.

ودان بحر جريمة الاحتلال الصهيوني التي وقعت في رفح وراح ضحيتها ثلاث أشقاء وهم نائل ومنصور وإبراهيم علي البطنجي إثر قصف الاحتلال لمنطقة الحدود في رفح وشهيد رابع في منطقة العطارطة شمال قطاع غزة بقى ينزف حتى الموت.

وشدد بحر أن الاحتلال يمارس سياسة سادية وعنصرية ضد شعبنا الفلسطيني تدل على روح إجرامية تسيطر على قادة الجيش الصهيوني وتفتقد لأي بعد إنساني ولا تراعي أي حرمة دينية خاصة أننا في شهر رمضان المبارك لتتصف منطقة الأنفاق التي يلجأ إليها المواطنون كمخرج في ظل الحصار الغاشم المتواصل على قطاع غزة.

وأضاف بحر أن هذه الجريمة هي امتداد لجرائمه المتواصلة ضد شعبنا وليس آخرها ما كشفته

الصحافة السويدية عن جريمة سرقة أعضاء الشهداء والإتجار بها من خلال المؤسسات الرسمية والطبية الصهيونية وبرعاية من الحكومة الصهيونية مما يدل على أن الحكومة الصهيونية ما هي إلا عصابة من سفاكي الدماء يتاجرون بأعضاء الشهداء في السوق السوداء لتجارة

الأعضاء دولياً. وطالب بحر بموقف دولي من التصعيد الصهيوني والخروج من حالة الصمت التي قد تقود تصعيداً خطيراً في المنطقة وضرورة لجم التصعيد الصهيوني تجاه قطاع غزة وسرعة رفع الحصار في ظل شهر رمضان الكريم.

ودعا بحر إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية في الجرائم الصهيونية وخاصة جريمة سرقة أعضاء الشهداء وهو ما أكدته عائلات الشهداء على مدار السنوات الماضية وقد حان الوقت لمحاسبة المجرمين في القيادة الصهيونية باعتبارها جريمة ضد الإنسانية.

أبو حلبية في ذكرى حرق المسجد الأقصى الأربعين

## ما زال مسلسل الإجرام والعدوان على المسجد الأقصى ومدينة القدس من أجل النيل من قدسيته وحرمته

استنكر النائب أحمد أبو حلبية مقرر لجنة القدس في المجلس التشريعي إجراءات الاحتلال الصهيوني بحق المسجد الأقصى ومدينة القدس في الذكرى الأربعين لإحراق المسجد الأقصى على يد مفتصب صهيوني حاقد.

وأكد أبو حلبية أن هذه الجريمة البشعة التي وقعت قبل أربعين عاماً ما زالت فصولها تتواصل بحق مدينة القدس ومسلسل الإجرام الصهيوني على مقدساتنا في فلسطين عامة والمسجد الأقصى خاصة ما زال يتواصل بل ويتسارع وذلك من خلال عمليات الحفريات

والأنفاق أسفل المسجد الأقصى، والاعتداءات المتكررة على المصلين داخل المسجد وساحاته ومنع مئات آلاف المصلين من المسلمين من شد الرحال إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه، إضافة إلى مصادرة مئات آلاف الدونمات وبناء المغتصبات الصهيونية لإقامة ما يسميه العدو بالقدس الغربية على مساحة ٦٠٠ كم٢، وهدم المئات من منازل أهلنا المقدسيين بادعاء البناء دون تراخيص صهيونية لهذه المنازل، جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس، والتضييق على المؤسسات الفلسطينية العاملة في

مدينة القدس والاعتداء على المقابر الإسلامية والأثرية وتجريف مئات القبور فيها لإقامة مشاريع صهيونية مكانها كالفنادق والحدائق والطرق لتغيير معالم المقابر الإسلامية. وطالب د. أبو حلبية بتقديم الدعم المالي والمادي لمشاريع صمود أهلنا في القدس والمسجد الأقصى المبارك وما أكثرها إذ تحتاج القدس إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً لتغطية هذه المشاريع إضافة للقيام بحملة إعلامية مكثفة على مستوى الإعلام المرئي والمسموع والمقروء لفضح الانتهاكات الصهيونية في المدينة

المقدسة ومسجدها الأقصى المبارك، تفعيل دور البعد القانوني من خلال تشكيل لجنة من محامين فلسطينيين وعرب ومسلمين ودوليين، وتكليفهم برفع شكاوي ودعواي على الكيان الصهيوني وقادته في المحافل والمحاكم الدولية لاقترافهم جرائم حرب في هذه المدينة المقدسة تفعيل جميع شرائح الشعوب العربية والإسلامية الرسمية والشعبية كالحكام والحكومات والبرلمانات والأحزاب والمؤسسات والمنظمات والعملاء والكتاب والأدباء وغير ذلك.

يا مسلمون ..

القدس يستصرحكم

د.أحمد محمد بحر



أطل علينا شهر كريم فيه من الخير والبركات الكثير فيه من الانتصارات والبطولات التي علت فيها رايات الإسلام وعزت فيه الأمة بفضل وحدتها وتماسكها في مواجهة أعدائها والمتربصين بها. إنه شهر رمضان المبارك الذي يحمل رسالة الوحدة لشعبنا ولأمتنا العربية والإسلامية، خاصة في ظل المؤامرات التي تحاك ضد المسجد الأقصى ومدينة القدس من خلال سياسة هدم المنازل وسحب الهويات واستمرار الاستيطان في محيط مدينة القدس وبناء وإنشاء وتوسيع المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.

إن ما يقوم به الصهاينة اليوم من تهويد لمدينة القدس وتغيير لمعاملها واستباحة لحرماها والتهديد المستمر بتهجير جماعي لأبناء شعبنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م ليدل دلالة واضحة على أن بني صهيون ماضون في مخططاتهم لهدم المسجد الأقصى وبناء هيكلهم المزعوم على أنقاض الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

إننا في شهر رمضان المبارك وباسم شعبنا نوجه رسالة إلى زعماء العرب وحكامهم ونقول لهم ألم يأن الأوان بأن تتحركوا أمام هذا الإجرام الصهيوني لنصرة الأقصى وفلسطين!! ألم يأن الأوان لدعم صمود شعبنا في القدس مادياً ومعنوياً.

إننا بحاجة إلى وقفة شجاعة لنصرة الأقصى، فالأقصى ليس للفلسطينيين فقط، بل لكل الأمة العربية والإسلامية، أليس الأقصى جزءاً من عقيدة كل مسلم في العالم؟ أليس الاعتداء على المسجد الأقصى هو اعتداء على مكة والمدينة؟! أفيقوا يا عرب ويا مسلمون قبل أن تحصل الكارثة والطامة الكبرى في هدم المسجد الأقصى من قبل الصهاينة المجرمين لا سمح الله.

إننا في هذا الشهر الفضيل نطالب شعبنا بالوحدة وحرص الصوف وللملحة الجراح مصداقاً لقوله تعالى: "واعصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا"

نناشد كل الغيورين من أبناء شعبنا للعمل من أجل إنهاء الانقسام من خلال حوار وطني بناء يعيد اللحمة ويحقق طموحات شعبنا في الحرية والاستقلال والتحرير، وفي هذا السياق نشمن دور الأشقاء المصريين ونطالبهم بالإسراع في دعوة الأطراف الفلسطينية للحوار، وخاصة في هذا الشهر الفضيل لإنهاء الانقسام والوقوف صفا واحداً أمام الغطرسة الصهيونية التي تتحدى مشاعر المسلمين في العالم.

"إن الله يحب الذي يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص".

ترنيئة بمناسبة شهر رمضان  
يقدم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي ود. أحمد بحر  
النائب الأول والإخوة النواب وخاصة النواب الأسرى وموظفو  
المجلس التشريعي بأطيب التهاني والتبريكات من الأمتين  
الإسلامية والعربية عامة وشعبنا الفلسطيني خاصة  
بحلولك شهر رمضان المبارك  
أعاده الله علينا وعليكم بالخير واليمن والبركات  
وتقبل الله منا ومنك صالح الأعمال والطاعات



## التقت وزير التربية والتعليم العالي

# اللجنة القانونية في "التشريعي" تستمع لرئيس مجلس القضاء الأعلى



اللجنة القانونية خلال استماعها لرئيس مجلس القضاء الأعلى

وأكد الوزير على أن الوزارة لا تدخر جهدا في معالجة مسألة استنكاف المعلمين وهي الآن بصدد إعداد خطة متكاملة تهدف إلى استيعاب العدد الأكبر من أولئك المعلمين المساندين. في نهاية اللقاء حث أعضاء اللجنة القانونية الوزارة على إيلاء أهمية

لبرامج البحث العلمي في المدارس ومؤسسات التعليم العالي، والحرص على اعتماد الوسائل التعليمية الحديثة. كما زارت اللجنة القانونية رئيس مجلس القضاء الأعلى عبد الرؤوف الحليبي، وتضمنت الزيارة كلا من رئيس اللجنة القانونية د. النائب أحمد

أبو حلبية ومقررها النائب محمد شهاب، حيث ناقشت اللجنة بعض الأمور القانونية التي تخص القضاء، كذلك اطلعت اللجنة على الإجراءات التنفيذية في العمل القضائي، كما أكدت وقوفها بشدة إلى جانب قانون الزبي للقضاة تأكيداً على هيبة القانون والقضاء.

التقت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي مع وزير التربية والتعليم د.محمد عسقول ووكيل الوزارة د.يوسف إبراهيم في مقر وزارة التربية والتعليم في مدينة غزة. بحضور كل من رئيس اللجنة القانونية النائب د. أحمد أبو حلبية، وأعضاء اللجنة د.النائب محمد شهاب، د.النائب يونس الأسطل، والنائب جميلة الشنطي. وأكد د.أحمد أبو حلبية أن الهدف من الزيارة يتمثل في التعرف على العقبات القانونية التي تعيق عمل الوزارة والتي تحول دون تنفيذ مخططاتها. كما ناقشت اللجنة مع الوزير عدة قضايا بينها سبل النهوض بالمنهاج الفلسطيني عبر إثرائه بالقيم الوطنية مثل حق العودة ومكانة القدس وحقوق الأسرى، ومعايير الترخيص للجامعات والأقسام الجديدة التي تنتهجها الوزارة، وترتيب أوضاع المدرسين المساندين وبين الوزير عسقول أن وزارته تسعى إلى اعتماد التخصصات المتميزة والتركيبة على النوعية التي يحتاجها قطاع غزة.

## بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

# د. بحر يدعو ليكون شهر وحدة وتضامن بين أبناء شعبنا ويثمن قرار الحكومة الفلسطينية الإفراج عن المعتقلين

دعا الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفصائل الفلسطينية وخاصة المتفاوضين في القاهرة إلى إنجاز اتفاق الوحدة خلال شهر رمضان الكريم للمساهمة في لم شمل شعبنا الفلسطيني، كما ثمن د. بحر في بيان صحفي بمناسبة شهر رمضان المبارك قرار الحكومة الفلسطينية بالإفراج عن المعتقلين. كما تقدم بالتهنئة والتبريكات لشعبنا الفلسطيني بمناسبة حلول شهر رمضان. ودعا أبناء شعبنا الفلسطيني للتوحد في شهر رمضان المبارك ليكون شهر خير وبركة وتضامن اجتماعي بين كافة فئاته وفصائله، وفرصة للتقرب إلى الله بأعمال الخير. كما ودعا أبناء شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ للاعتكاف والإقامة بجوار المسجد الأقصى ومنع أي شكل من أشكال الاعتداءات الصهيونية نحو الأراضي المقدسة في القدس المحتلة والدفاع عنها ومساعدة أهلها وخاصة المحتاجين منهم. وطالب د. بحر العالم العربي والإسلامي بتحمل مسئولياتهم التاريخية والدينية تجاه المسجد الأقصى والمخاطر الحقيقية التي تتهدد مدينة القدس والأقصى. كما وأشاد بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية برئاسة الأخ إسماعيل هنية بمناسبة شهر رمضان وخاصة إطلاق سراح المعتقلين لما له من أثر طيب على شعبنا الفلسطيني وخطوة صحيحة نحو نشر أجواء من الوحدة والحب والوفاء بين أبناء شعبنا الفلسطيني ودعا الأخوة في رام الله بمناسبة هذا الشهر الكريم باتخاذ خطوات حقيقية في هذا الاتجاه تساهم في نشر المودة والرحمة بين أبناء شعبنا الفلسطيني. هذا ودعا النائب الأول لرئيس المجلس الإخوة التجار مراعاة الظروف الصعبة التي يمر بها أبناء شعبنا وعدم رفع الأسعار لما له من أثر بالغ على الفقراء والمحتاجين. كما دعا الحكومة للقيام بدورها في مراقبة الأسعار وارتفاعها ومحاسبة المخالفين، إلى جانب ضمان سلامة المواد الغذائية التي تباع خلال هذا الشهر.

## بهدف الوقوف على المشاكل التي تعترض سير العمل بالمديرية

# لجنة التربية والقضايا الاجتماعية تتفقد تعليم شرق غزة



لجنة التربية والقضايا الاجتماعية خلال زيارة تفقدية لمديرية شرق غزة

زار وفد من لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي مديرية التربية والتعليم شرق غزة بهدف الوقوف على المشاكل التي تعترض سير العمل بالمديرية . وتذليل العقبات أمامها والعمل على حلها، وضم الوفد كلا من النائب د. عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية والنائب مريم فرحات، وكان في استقبال وفد اللجنة كل من أ. علي أبو حسب الله مدير مديرية شرق غزة أ. مصطفى مصبح . أ. فتحي رضوان . وناقشت اللجنة مع المديرية الأولويات في تعيين مدراء المدارس ونوابهم . وقضية المخيمات الصيفية والدعم النفسي والتجاوزات، وحث وفد اللجنة المديرية على مزيد من العطاء والاهتمام بقضايا المدارس خاصة مع قرب بداية العام الدراسي الجديد وأكد النائب الجمل على ضرورة توفير الشفافية في التعيينات في إطار القانون، وأبدى واستعداد اللجنة لدعم المديرية ووعد بالتواصل مع المعنيين سواء على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي لتوفير احتياجات المديرية قدر المستطاع . من جهته أشار أ. أبو حسب الله إلى المشاكل الموجودة في مدارس شرق غزة . ومنها مشكلة عزوف الطلبة من منطقة شرق غزة . والآثار المترتبة عن استنكاف المعلمين في بعض مدارس شرق غزة . الغرف المدمرة في مدرسة شعبان الريس . ومشكلة انقطاع التيار الكهربائي وعدم وجود مولد كهربائي في المديرية . وعدم وجود شرطة أثناء الدوام . كما أكد أن المديرية استطاعت إرساء القيم الأصلية لطلبتنا في برامج الدعم النفسي

# د. بحر: جامعة الأمة تعد إضافة نوعية للجامعات الفلسطينية التي تسعى إلى الإبداع



دبحر وعدد من النواب يزورون جامعة الأمة

ثمن الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الجهود الكبيرة التي بذلتها إدارة جامعة الأمة والتي خرجت بصرح علمي كبير في وقت قصير، وقال " هذا نوع من التصميم والإرادة والتحدى". جاء ذلك خلال زيارة تفقدية قام بها دبجر وكل من النائب عبد الرحمن الجمل والنائب جميلة الشنطي والنائب هدى نعيم لجامعة الأمة وكان في استقباله الدكتور ماهر صبرة رئيس الجامعة وأعضاء الهيئة الإدارية في الجامعة. وأكد دبجر أن تأسيس جامعة الأمة يعد إضافة نوعية للجامعات الفلسطينية التي تسعى إلى الإبداع والتميز في برامجها التعليمية واستخدام التقنيات الحديثة في أساليب التعليم، كما أكد وقوف المجلس التشريعي إلى جانب الجامعة من أجل رفعة التعليم وتقدم الجامعة والمساعدة في حل المشكلات التي تعيق عملها، ومن أجل أن تشهد أرض فلسطين ممثلة بجامعة الأمة تطور وتقدم علمي حقيقي. من جانبه نوه النائب د. عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس إلى ضرورة فكرة إيجاد مقر للجامعة بالخارج للطلبة الفلسطينيين، كما وعد النائب د.الجمل بصفته رئيس لجنة التربية لواء وزير التعليم من أجل تذليل بعض العقبات والمعوقات التي تواجه



## رئيس الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين في حديث مع "البرلمان"

# النائب مشير المصري: قضية النواب المختطفين تشهد حراكا دوليا وتفهما بضرورة الضغط على الاحتلال للإفراج عنهم



احترام إرادة الشعوب ، من هنا جاءت انطلاق الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين في سجون الاحتلال وهي تحمل على عاتقها تشكيل رأي عام عالمي متضامن مع قضية النواب المختطفين ، وللوقوف على أهداف ونشاطات الحملة كان هذا الحوار مع النائب مشير المصري رئيس الحملة:

مضى ما يربو على الثلاثة أعوام متواصلة على اختطاف نواب المجلس التشريعي الفلسطيني من قبل الاحتلال الصهيوني أمام مرأى العالم ومسمعه ، وهذا شكّل سابقة خطيرة وجريمة سياسية وانتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون واتفاقية "جنيف" الرابعة ، ناهيك عن تجاوز الاحتلال قواعد الديمقراطية وأسس



النائب مشير عمر المصري

مواليد 1976 مدينة الولادة بيت لاهيا متزوج وأب لثلاثة أطفال الدراسة  
حاصل على شهادة الماجستير بدرجة الامتياز مع مرتبة الشرف الأولى  
فسي "الفقه السياسي".  
بكالوريوس الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية بغزة  
الناطق الإعلامي باسم حركة المقاومة الإسلامية حماس.  
محاضر في قسم الدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية .  
عضو مجلس إدارة جمعية النور الخيرية .  
عضو رابطة علماء فلسطين .  
انتخب نائبا عن شمال غزة وحصل على 34560 صوتا  
عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن كتلة التغيير والإصلاح

جمعتها الحملة الدولية، وقد نشرت بعضها على موقع الحملة على شبكة الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية، وهذه الدراسات تبين عظم الجريمة السياسية الديمقراطية الصهيونية في حق القانون الدولي الإنساني واتفاقية "جنيف" الرابعة. ونحن نسعى إلى ترتيب هذه الدعاوى عبر اللجان البرلمانية في الخارج من أجل تقديمها إلى المحاكم الدولية لمحكمة قادة الاحتلال على هذه الجريمة ضد النواب الفلسطينيين الذين يملكون الحصانة البرلمانية.

كما تواصلنا مع اتحاد المحامين العرب والذي له علاقة بـ ٥٠ مؤسسة أو هيئة قانونية واستعد أن يسخر كل إمكانياته بما في ذلك التواصل مع تلك الهيئات من أجل رفع دعاوى أمام المحاكم الدولية ضد اختطاف النواب.

هل تتوقعون أن تؤتي هذه الحملة الدولية ثمارها وأن تحقق الأهداف التي وضعت لها؟  
هذه الحملة ليس إعلامية فقط، بل هناك جهود ميدانية على أرض الواقع تبذل، وهناك توحيد لطاقت الأحرار في كل العالم لتشكيل رأي عام ضاغط على العدو الصهيوني ليقولوا كلمة الفصل في هذه المسألة، ولكي يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية لياته تجاه هذه القضية المؤلمة التي تخالف أبسط القيم الإنسانية وقواعد الديمقراطية وأسس احترام إرادة الشعوب. أما الفعاليات في الضفة الغربية وقطاع غزة فهي متواصلة مع السفارات والممثلات؛ حيث تم توجيه عدد من الرسائل من أجل وضعها في صورة هذه الجريمة الصهيونية ومطالباتها هي وزعمائها لتحمل مسؤولية لياتهم في ممارسة الضغط على العدو الصهيوني من أجل الإفراج عن النواب المختطفين وإنهاء هذه السياسة الخطيرة بشكل نهائي.

ما الرسالة التي توجهها رئاسة الحملة الدولية إلى النواب المختطفين في سجون الاحتلال؟  
رسالتنا إليهم: مزيد من الصبر والثبات والاحتساب كما عهدناكم، وإن العدو الصهيوني إن استطاع اختطافكم فلن يستطيع اختطاف مواقفكم؛ لأنكم جئتم عبر إرادة شعبكم بأغلبية؛ فأنتم الذين تعبرون عن الواقع الفلسطيني، وأنتم المتمسكون بالحقوق والثوابت

البرلمانية الإسلامية" التي يرأسها السيد مراد يللدرم الأمين العام لـ "لجنة الصداقة الفلسطينية" في البرلمان التركي، كما تم تشكيل "الحملة البرلمانية الأوروبية" التي يرأسها النائب "جيني تونج" عضو مجلس اللوردات البريطاني.

ما أهم الفعاليات والأنشطة التي نظمتها وتبني الحملة الدولية لتنظيمها خلال الفترة القادمة؟  
الحملة بدأت بالمؤتمر الصحفي الذي عقده في رام الله رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. عزيز دويك الذي أفرج عنه مؤخرا من سجون الاحتلال، وبعد ذلك بدأت فعاليات الحملة بالاعتصام والتضامن النخبوي الذي حضره أكثر من ألف شخصية من قادة شعبنا الفلسطيني وقادة الرأي والأعيان والوجهاء في باحة المجلس التشريعي في غزة، وهناك أيضا عدة فعاليات على المستوى الفلسطيني، لكن التركيز سيكون في الخارج، خاصة في أوروبا، كما أن هناك ترتيبات تجري لعقد فعاليات في البرلمانات الأوروبية والمحافل الدولية؛ لوضع الجميع أمام مسؤولية لياته تجاه هذه القضية المؤلمة التي تخالف أبسط القيم الإنسانية وقواعد الديمقراطية وأسس احترام إرادة الشعوب. أما الفعاليات في الضفة الغربية وقطاع غزة فهي متواصلة مع السفارات والممثلات؛ حيث تم توجيه عدد من الرسائل من أجل وضعها في صورة هذه الجريمة الصهيونية ومطالباتها هي وزعمائها لتحمل مسؤولية لياتهم في ممارسة الضغط على العدو الصهيوني من أجل الإفراج عن النواب المختطفين وإنهاء هذه السياسة الخطيرة بشكل نهائي.

وبالفعل قام نواب الضفة الغربية بزيارات إلى عدد من السفارات والممثلات، كما أننا في غزة نتواصل مع الممثلات الموجودة هنا لوضعها في صورة الجريمة التي ترتكبها قوات الاحتلال.

هل هناك جهود قانونية تبذل من أجل ملاحقة سلطات الاحتلال التي لا تزال تختطف النواب؟  
لا شك أن هناك دراسات قانونية عديدة

يتم الإفراج عن كل النواب المختطفين قبل هذه المدة وأن يكونوا في مواقعهم التي انتخبهم الشعب الفلسطيني واختارهم لها في أنزه انتخابات شهدها العالم كله. ما الهدف الذي ترمون إلى تحقيقه من خلال تنظيم هذه الحملة الدولية؟

الحملة هي استمرار الجهود السابقة التي بذلت وما زالت تبذل للدفاع عن النواب المختطفين، وكذلك توحيد لطاقت البرلمانيين والأحرار في العالم في إطار هذه الحملة من أجل تشكيل رأي عام ضاغط على الاحتلال الصهيوني لتجريم هذه السياسة الخطيرة.

ونحن نرى أن العدو ضرب بعرض الحائط الأعراف الدولية، ولم يكتفِ كثيرا بالضغط التي مورست عليه من خلال المواقف السياسية لبعض الجهات، خاصة على صعيد البرلمانيين والفعاليات. لكن اليوم نحن في إطار هذه الحملة المنتشرة على كافة المستويات المختلفة؛ نسعى إلى تسليط الضوء بشكل أكبر والوصول إلى زعماء العالم وقادة الدول المؤثرة ليتحملوا مسؤولية لياتهم في الدفاع عن الديمقراطية و وضع حد لهذه الهجمة الصهيونية الممنهجة والخطيرة؛ باعتبارها لم تمس الديمقراطية الفلسطينية فحسب، بل مسّت الديمقراطية التي يتغنّى بها العالم كله، وحاولت إجهاض إرادة الشعب الفلسطيني الذي عبّر عنها في صناديق الاقتراع.

هل هناك برلمانات تشاركنكم في هذه الحملة الدولية؟  
ليس هناك حاجز بين الحملة وبرلمانات العالم؛ فعمل "اللجنة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين" مفتوح أمام الجميع، ولا حواجز سياسية في طريقها. ونحن بدورنا راسلنا برلمانات كثيرة، وطالبناهم ودعوناهم إلى الانضمام إلى الحملة ودعمها، وتلقينا ردوداً إيجابية من خلال رفع لواء الحملة؛ حيث تم تشكيل "الحملة البرلمانية العربية" التي يرأسها الدكتور الزنداني نائب رئيس البرلمان العربي الانتقالي، كما تم تشكيل "الحملة

النائب مشير المصري رئيس "الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين... هل لكم أن تعطونا تعريفا بالحملة التي ترأسونها؟

إن الاحتلال الصهيوني يصير حتى الآن على انتهاك كرامة الديمقراطية بل ومحاسمتها من خلال استمراره في اختطاف النواب وتقديمهم إلى المحاكمات، والإمعان في ذلك بتمديد محكومياتهم غير الشرعية بعد انتهائهما؛ بغية تغيبهم خلف قضبان السجون طيلة الدورة الانتخابية. لذلك ومن منطلق رفضنا القاطع لاختطاف النواب ومحاسمتهم، واللذين شكلا محاكمة للديمقراطية واختطافاً لتناجزها، وإدراكاً منا أن مكان هؤلاء النواب المختطفين ليس في أقبية السجون ولكن في مواقعهم البرلمانية التي اختارهم لها الشعب الفلسطيني عبر صناديق الاقتراع واستمراراً للجهود التي بذلت دفاعاً عن هذه القضية، وتوحيداً لطاقت البرلمانيين والأحرار في العالم وصولاً إلى فجر حرية النواب المختطفين. فقد قررنا إطلاق "الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين".

هل شهدت قضية الأسرى تفاعلا دوليا؟  
قضية النواب المختطفين شهدت تهميشا في المحافل الدولية وقطعية على معظم جرائم الاحتلال التي ارتكبها بحق الشعب الفلسطيني وخاصة بحق النواب المختطفين ومن هنا جاءت الحملة الدولية لترفع الستار وتفضح الممارسات الاسرائيلية وتضع العالم في صورة جرائم العدو بحق النواب المختطفين. وأصبحت قضية النواب بعد الحملة أكثر انتشارا وأكثر تفهما لدى الأطراف الدولية أن يعود النواب لمواقعهم في المجلس التشريعي وليس خلف القضبان، وتلقينا رسائل عدة في هذا الإطار من العديد من المحافل البرلمانية الدولية بما في ذلك البرلمان الدولي، والبرلمان الانتقالي العربي، واتحاد البرلمانات الإسلامية.

هل لكم أن تخبرونا عن مدة استمرار الحملة الدولية؟  
هذه الحملة مدتها ثلاثة أشهر، متمنين أن

## ثقافة قانونية

أ. غادة سلمان مزيد - الدائرة القانونية - المجلس التشريعي

- كذلك للمجلس التشريعي الحق في مراجعة الإجراءات والتدابير كلها أو بعضها التي اتخذت أثناء حالة الطوارئ، وذلك لدى أول اجتماع للمجلس عقب إعلان الطوارئ، أو في جلسة التمديد أيهما أسبق، وإجراء الاستجواب اللازم بهذا الشأن.
- ثانياً: القيود الدستورية العامة على حالة الطوارئ:
  - ١- عدم جواز فرض قيود على الحقوق والحريات الأساسية إلا بالقدر الضروري لتحقيق الهدف المعلن في مرسوم إعلان حالة الطوارئ. المادة (١١١)
  - ٢- خضوع أي اعتقال أثناء حالة الطوارئ للمتطلبات الدنيا في حقوق الأفراد، وحررياتهم الأساسية. فأي توقيف يتم بمقتضى مرسوم إعلان حالة الطوارئ يراجع من قبل النائب العام، أو المحكمة المختصة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقيف. ويحق للموقوف أن يوكل محامياً يختاره. المادة (١١٢)
  - ٣- عدم جواز حل المجلس التشريعي أو تعطيله خلال فترة حالة الطوارئ. المادة (١١٣)

- يقصد المشرع الفلسطيني بحالة الطوارئ بأنها الظروف الطارئة التي تهدد سلامة البلاد سواء أكانت هذه الظروف خارجية كالحرب أو داخلية كاضطراب الأمن العام أو حدوث كارثة طبيعية، وقد منح القانون الأساسي في هذه الحالة الرئيس سلطات خاصة تحد بها من الحريات العامة لمجابهة تلك الظروف غير العادية وسنستعرض لحالة الطوارئ، والقيود الدستورية عليها كالتالي:
- أولاً: القانون الأساسي باباً خاصاً تحت اسم أحكام حالة الطوارئ في المواد من (١١٠-١١٤) منه.
- حيث يجوز إعلان حالة الطوارئ بموجب مرسوم يصدر من رئيس السلطة الوطنية لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً، عند وجود تهديد للأمن القومي بسبب حرب أو غزو أو عصيان مسلح أو حدوث كارثة طبيعية.
- ويجوز تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً أخرى بعد موافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه.
- كذلك يجب أن ينص مرسوم إعلان حالة الطوارئ بوضوح على الهدف والمنطقة التي يشملها والفترة الزمنية.





## الخائن والخيانة والتخوين

المستشار / ناهض منير الرئيس

سمعنا بعض الشخصيات السياسية ، تبدي في بعض المناسبات انزعاجها واحتجاجها على الذين يستخدمون كلمة (الخيانة) في إطلاق أحكامهم على تلك الشخصيات ، لاسيما في مناسبات الدعوة إلى الوحدة والحوار والمصالحة الوطنية. فهي تعلم أن تلك التهمة رهيبه ، وتريد أن تكون النظرة إلى الجميع على مستوى واحد . الجميع فلسطينيون . الجميع أصحاب وجهات نظر . الجميع أطراف في حوار ديمقراطي ينبغي فيه احترام الرأي الآخر والتماس العذر للآخر عند الاختلاف مهما كان موقفه .

لا غبار على هذا الكلام من حيث المبدأ . ولكن الحوار الفلسطيني لا ينصب على قضايا فرعية مثل التنمية والديمقراطية والضمان الاجتماعي والعلاقات الخارجية والحريات العامة . الخ . الخ .

كلما ! إن الحديث في الحوار الفلسطيني يتناول أمراً منفصلاً بين الحياة والموت : هو أن تكون فلسطين أو لا تكون . أن تبقى فوق أرض بلادنا أم يطردنا الغزاة منها . أن نصارع العدو أو أن نسأله . أن ننتزع حقنا أو نسلّمه لأعدائنا . أن نوالي الأعداء أو أن نعاديهم .

هذا هو مفهومنا الذي تعلمناه ونشأنا عليه منذ كنا أطفالاً صغاراً نرى العواصف الهوجاء تجتاح فلسطين وتهدد أمنها وتستهدف بالدمار أرضها وأهلها . ولم يكن معنى الوطنية غامضاً عندما كنا لم تكن المعركة غامضة . فالإنسان الذي يحمل قضيتنا في قلبه وعلى كاهله ويقدم نفسه في حومة الصراع المحتدم ، وهو المنتمي إلى المجموع ، والذي يشعر بهموم المجموع ، ويخاف على مستقبل المجموع هو الوطني المحترم . والإنسان المتكبر للمجموع والموالي للأعداء والضئيين بنفسه عن خوض المعركة والمصطف بالتالي في خندق الأعداء هو الخائن الذي يستحق هذا الوصف .

فهل هناك من عجب في هذه القضية المنطقية ؟ وهل يختلف الأمر عند غيرنا من الشعوب التي تعرضت لما تعرض له شعب فلسطين من عدوان وتآمر وجور ؟

كلا ! إن الوطنية شيء والخيانة شيء آخر . وهذه نقبض تلك . وأولهما تستحق التمجيد والتقدير ، والثانية تستحق التحقير والعقاب . ولا يجوز أبداً . لا عندنا ولا عند غيرنا . أن تستوي الظلمات والنور والظل والحرور . وينبغي أن تكون هناك هيئة وطنية أو نيابة عامة وظيفتها التخوين !

ولكن الذي حدث في فلسطين شيء آخر . فمنذ ابتلاعنا أنشودة السلام المتفان ض عليه ، غامت السبل ووقعت الحيرة واضطربت المفاهيم . وبتنا نخلط بين السلام والاستسلام ، وبين هدنة قصيرة وانهاء أمد الحرب ، وبين الزعيم والسفسار ، لا بل بين العدو اللئيم والأخ الحميم ! وهذه الأخيرة هي قاصمة الظهر .

ما أذرب لسان البعض حين يخوضون في إخوانهم ، وما أنكاهم حين يكيدون لذوي القربى ويستبدون التصفيق بالعقيرة المرتفعة ومخاطبة غرائز القتال في نفوس سهلة الانقياد سطحية الوعي ، وما أعلى أصواتهم حين يحتجون على ما يدعونه (التخوين) في حين أن الخيانة تحيط بهم من أعلاهم ومن أسفل منهم وعن إيمانهم وشمائلهم . فكمن من مترز عم أزعمر ، حسب الزعامة تجارة وشرطة ونشأ نشأة غير صالحة ، وكان مثله الأعلى لصا من اللصوص أو نصاباً من النصابين . ثم وجد في الساحة الفلسطينية فرصة له ولأمثاله .

لقد راج في بعض أنحاء بلادنا سوق الخونة الزعران ، الذين يستقوي بهم العدو على الوطنيين ، ويستقوي بهم خائن كبير على منافسيه على الزعامة . وتشكل من هؤلاء كبارهم وصغارهم شرذمة تعرف ما تريد ، وتسير حسب توجيه معلم الجميع الذي اشترى كلا منهم بالسعر الذي يليق به .

وباتت تجري الملايين في يد هؤلاء وأبنائهم وبناتهم . ومنذ ظهرت في فلسطين خيانة باعة الأرض والسماحة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي كان بعض الملاكين المترزمين الذين كانوا سبباً من أسباب التكية يشمخون على الناس بمآلهم ومظاهر فخفتهم ، دون أن يحاسبهم أحد أو يطلب من عائلاتهم وأولادهم أن يتبرؤوا منهم علناً على رؤوس الأشهاد . وذلك أضعف الإيمان . ولو أن الحركة الوطنية الفلسطينية سنت تقليداً يوجب احتقار الخونة والخيانة ومطالبة أسرهم وأبنائهم بالتبرؤ من جناية الأبناء والأجداد أو بدفع الغرامة عنها لما نزلت الخيانة اليوم نزولها الهين في الرأي العام .

وها هو التاريخ يعيد نفسه . غير أن الخيانة اليوم أشد وطأة وأوقح في دعاوها . فخونة اليوم الذين يتواطؤون مع عدو البلاد ، يبيعون في الواقع ما تبقى من عظام القضية الفلسطينية . إنهم لا يطيقون أن يسمعوا سيرة النضال والجهاد . فقد اتخذوا قرارهم المنفرد بمصالحة العدو ، وسخروا من عليائهم من الوطنيين وحسبهم أغراراً فاقدوا الحكمة . وما أشنع الحكمة التي تحمل صاحبها على أن يخلد إلى الأرض متناقلاً . لا حكمة مع الذل . ولا وطنية مع موالة العدو . ولا أقر الله أعين الجبناء .

النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي سابقاً



## النائب الأسير / وائل محمد عبد الفتاح الحسيني

كتلة التغيير والإصلاح /رام الله

من مواليد عام ١٩٦٢م في رام الله، متزوج وله عدة أبناء، حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة الملك عبد العزيز في السعودية ١٩٨٦م، كما حصل على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة بيرزيت عام ٢٠٠٠. واعتقل أكثر من ثماني مرات إدارياً، كان آخرها في حزيران ٢٠٠٦. كما أبعد عام ٩٢ إلى مرج الزهور، وفاز بالانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م عن مدينة رام الله. واعتقلته قوات الاحتلال الاسرائيلي بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٦م .

## الاقتصادية تلتقي رئيس سلطة جودة البيئة

ويتم الفحص الدوري لمياه البحر وأخذ عينات و أن المشكلة تنحصر في المنطقة بلدية غزة و أن بسبب الكثافة السكانية الهائلة ووجود أكثر من مصب للمياه العادمة وتقدر نسبة المياه العادمة التي يتم تصريفها في بحر غزة ٦٠ ألف متر مكعب يومياً. وبين الغريز ان الاحتلال يمنع دخول معدات الصيانة ومواسير الضخ و لحل هذه المشكلة لابد من تكاتف الجهد من البلديات ومصلحة مياه الساحل والحكم المحلي لإنشاء محطة تكرير وتمديد خطوط الضخ داخل البحر .

يتم تصريفها في مياه البحر دون معالجة وهذا ما يؤثر على الثروة السمكية وعلى الموسم الصيفي وظهور بعد الأمراض وارتفاع نسبة تلوث مياه البحر وخصوصاً في المنطقة التابعة لبلدية غزة . بدوره أكد م. يوسف الغريز أن دور سلطة البيئة هو رقابي إشرافي وليست سلطة تنفيذية ومراقبة وفحص مياه البحر وتقديم التوصيات للجهات المختصة لإيجاد حلول لهذه المشكلة. وتم تشكيل لجنة حكومية لبحث هذه المشكلة

التقت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي المهندس يوسف الغريز رئيس سلطة جودة البيئة والمهندس بهاء الأغا لبحث أسباب ارتفاع نسبة تلوث مياه البحر والنتائج المترتبة على هذا التلوث ، وحضر اللقاء كلاً من رئيس اللجنة الاقتصادية د. عاطف عدوان ، د. سالم سلامة .

وبين د. عدوان أن اللجنة قامت بجولة ميدانية تفقدت خلالها كل الأماكن التي يتم تصريف مياه المجاري إلى شاطئ ووجدت أنه غالبية مصابيات المياه العادمة

## أنهى زيارته الخارجية لعدد من الدول العربية والإسلامية

## النائب أبو راس: الجولة هدفت لحشد مزيد من الدعم والتأييد للشعب الفلسطيني وفضح جرائم الاحتلال

بحاجة إلى المزيد لأن الاحتلال إذا لم يجد موقف سياسي ضاغط سيزيد في تجربته على انتهاك مقدساتنا وحرمان شعبنا، وتابع "لذلك لا بد من موقف سياسي ضاغط على الاحتلال حتى يوقف عدوانه"، وشدد على ضرورة التواصل مع العناصر الدولية الثلاث، الأول الأمة العربية بقيادةها وعلمائها ومسئولياتها، والثاني الأمة الإسلامية والثالث المجتمع الدولي.

وأوضح أن الزيارات كانت في طبيعتها رسمية حيث كانت الدعوات موجهة من المجالس البرلمانية في البلدان التي شملتها الزيارة، وأشار أبو راس أنه عقد العديد من اللقاءات الهامة مع المسئولية وشارك في عدد من المؤتمرات الإقليمية، والنشاطات الجماهيرية، وقال "وجدنا تعاطفاً غير مسبوق من جميع شرائح المواطنين سواء السياسية أو الشعبية، وبين أنه وجد من الجميع تضاهم وموقف واضح تجاه القضية الفلسطينية، ملفتنا أن قضيتنا بحاجة للمزيد من الدعم والتضامن العربي والإسلامي لنصل في النهاية إلى تحقيق أهدافنا.



د. مروان أبو راس

وأبدى النائب أبو راس عدم رضاه عن المواقف العربية والإسلامية تجاه قضيتنا مشدداً على أنها

لفت النائب في المجلس التشريعي الدكتور مروان أبو راس إلى وجود بقعة للمجتمع الدولي بعد الحرب على غزة قد يكون لها آثار إيجابية في الضغط على الاحتلال من أجل وقف ممارساته على شعبنا ورفع الحصار.

وكان النائب أبو راس قد أنهى جولة خارجية لعدد من الدول العربية والإسلامية شملت اليمن والجزائر وتركيا وماليزيا، شارك خلالها في عدد من النشاطات والفعاليات الرسمية والجماهيرية، هدف خلالها لدعم وحشد موقف داعم تجاه قضيتنا وشرح لجرائم الاحتلال المتواصلة على شعبنا ومقدساته.

وبين أن الزيارة كانت ناجحة لعدد من الدول العربية والإسلامية، وجاءت في الوقت المناسب بعد الحرب على القطاع مباشرة لتتواصل مع العالم الخارجي ونضعه في صورة حجم الجرائم الإسرائيلية التي ترتكب ولا زال يمارسها في القدس والضفة وضد إخواننا في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ .



د.بحر خلال تكريمه عددا من المتفوقات في غزة



اللجنة القانونية خلال لقائها بوزير التربية والتعليم



اللجنة الاقتصادية خلال لقائها برئيس سلطة البيئة



وفد برلماني برئاسة د.بحر يقدم العزاء لشهداء أحداث رفح

